„ ثلاثون عاما قطاع خاص “

عودة البيزنس العائلى!

رجال الأعمال.. وعالم البيزنس كلاهما استفاد من برنامج الإصلاح الاقتصادى فى أوائل التسعينيات، وأقبلوا على أنشطة جديدة على القطاع الخاص فى المدن الصناعية وخاصة العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والعبور وبرج العرب، وأنتجوا سلعا جديدة مثل الإلكترونيات والسيراميك.. إلخ. وعادت فى هذه الفترة عائلات البيزنس وشهدنا سيطرة بعض العائلات على بعض القطاعات.. والبيزنس العائلى له مزايا وعيوب.

فى التسعينيات نجح رجال الأعمال فى تغيير بعض ملامح الصورة التى رسمها المجتمع لهم منذ السبعينيات فالبداية كانت فى السبعينيات، ومع الانفتاح برز رجال الأعمال بالصفقات السريعة لتحقيق مصالح خاصة على حساب المجتمع دون القيام بمشروعات إنتاجية على طريقة اخطف واجرى، وفى الثمانينيات ركز رجال الأعمال على توظيف أموال المواطنين، وكانت النهاية اخطف واجرى أيضا، وفى التسعينيات بدأت الصورة تختلف عندما اتخذت الدولة خطوات حقيقية للتوجه للسوق الحرة ودعم القطاع الخاص ليقود عملية البناء والتنمية، وكانت البداية مع برنامج الإصلاح ورفعت من خلاله نسب مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار وتقليص دور الحكومة تدريجيا فى الاستثمار، واستطاع رجال الأعمال والقطاع الخاص أن يلعبوا فى هذه الفترة دورا مهما فى تعمير المدن الجديدة وإقامة مشروعات فى سيناء والبحر الأحمر وبعض مدن الصعيد، واقتحم رجال الأعمال قطاعات السياحة والبنوك وشركات الصرافة، ولعبوا دورا فى تنشيط البورصة المصرية بعد سنوات طويلة من البيات الشتوى، واشتروا أسهم شركات قطاع الأعمال، ونجح بعضهم فى الصعود سياسيا ودخلوا مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية مثل أحمد عز ورامى لكح وطلعت القواس ومحمد أبو العينين وعبدالوهاب قوطة وكمال أبوالخير.. وغيرهم كثيرون ومؤخرا نجح ثلاثة منهم فى دخول التشكيل الوزارى الجديد وهم رشيد محمد رشيد وأحمد المغربى وأنس الفقى، كما نجح القطاع الخاص فى التوسع خارج مصر وأقاموا منظمات أعمال مع نظرائهم فى الدول الكبرى وعرفنا المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى لرجال الأعمال، والجمعية المصرية البريطانية لرجال الأعمال والجمعية المصرية الفرنسية لرجال الأعمال وأيضا المجلس المصرى الروسى لرجال الأعمال، ومؤخرا اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية.. إلخ... وتضم هذه المجالس تجمعات من رجال الأعمال المصريين والأجانب فى ظل مساندة حكومية فنجحوا فى التوسع فى الاستثمار والإنتاج ونقل التكنولوجيا.

وتميزت هذه الفترة بعودة ما يعرف بالبيزنس العائلى، والاعتماد على الأبناء والأخوات فى إدارة الأمبراطوريات الاقتصادية التى ظهرت فى مصر منذ أوائل التسعينيات حتى اليوم، ويوجد حاليا ما يقرب من ٢٠ ألف وحدة صناعية وتجارية تدار بواسطة العائلات، وتستحوذ هذه العائلات على ما بين ٥٥٪ إلى ٦٥٪ من الأموال والإنتاج المتداول فى السوق المصرية، فهى تسيطر على شبكات التوزيع الداخلى وعلى ٩٥٪ من قطاع السياحة وحوالى ٧٠٪ من قطاع الصناعة، إلى جانب جزء كبير جدا من الأراضى الزراعية فى وادى النيل و٨٠٪ من الأراضى المستصلحة فى كافة أنحاء الجمهورية مثل شرق العوينات وتوشكى، والصالحية والنوبارية.. إلخ وأشهر عائلات البيزنس عائلة «ساويرس» الأب «أنسى ساويرس» وأولاده نجيب وسميح وناصف يعملون فى المقاولات والسياحة والاتصالات.. إلخ، وهناك عائلة منصور والتى تضم محمد وياسين ولطفى يعملون فى مجالات عديدة مثل صناعة السيارات بالتعاون مع شركة جنرال موتورز الأمريكية وأيضا فى سوق البيع بالتجزئة مثل سلسلة محلات «مترو» وسلسلة أخرى من مطاعم الوجبات الجاهزة.. إلخ وهناك عائلات كبيرة أخرى تهيمن على البيزنس العائلى مثل عائلات غبور وخميس والطويل وأبوالفتوح وشتا وفلتس وعبدالنور.. إلخ.

□ نبيل صديق □ كاريكاتير: محسن جابر

وظاهرة البيزنس العائلى ليست جديدة على مصر فقد عرفتها منذ مطلع القرن العشرين، فقد كانت بعض العائلات تسيطر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى مثل عائلات «ويصا» فى أسيوط و«بشارة» فى الأقصر الذين أنشأوا المصارف المالية واحتكروا التوكيلات التجارية الأوروبية فى مصر وأيضا عائلات الطرابيشى والعوالى وشاهر وأبو رجيلة وعبود وفرغلى.

■ التنظيم!

ويعلق الدكتور نادر رياض رئيس مجلس بافاريا مصر على تجربة القطاع الخاص فى مصر قائلا.. لاشك أنه لولا التحول الذي حدث فى مصر خلال الـ ٢٠ عاما الأخيرة، ما كان يمكن أن ينمو الاقتصاد المصرى هذا النمو لاسيما العشر سنوات الأخيرة، وتجربة القطاع الخاص تزخر بقصص النجاح الذى حققتها الصناعات المصرية المختلفة وفى كثير من الأنشطة الاقتصادية.

■ وماذا عن الظواهر السلبية فى تجربة القطاع الخاص؟

إذا كانت هناك ظواهر سلبية فهى طبيعية للمرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع المصرى من اقتصاد موجه إلي اقتصاد حر، وهى مرحلة عاشتها وتعيشها كل الدول التى تمر بنفس التجربة، كما لا يمكن أن نغفل الآثار السلبية الناتجة عن النمو السريع.. بحيث لم تتمكن تلك المؤسسات من تطوير أدائها الإدارى للنمو بنفس المعدلات مما ينجم عنه حالة من حالات عدم التوازن فى جوانب من التوجهات الإدارية مثل عناصر إدارة الوقت وإدارة الموارد المالية وإدارة الموارد البشرية ومتابعة ملف شكاوى العملاء وربطه بآلية البحوث والتطوير والخلط بين المال المملوك للمؤسسة والمال المتاح لأصحاب المؤسسة، كما أن الجمهور العريض لم تختلط عليه الأمور ويستطيع أن يميز بين رجال الصناعة ورجال الأعمال الجادين وأولئك القلة من المقصرين والذين تتواجد أمثلة منهم فى كل زمان ومكان دون أن يؤثر تواجدهم فى المسيرة الوطنية، وسنسفر التجربة عن إيجابيات مشرقة سواء على المدي القصير أو المتوسط، ولا أعتقد أن مرحلة بناء الثقة موضع شك حاليا بعد أن بلغت ما يرسخها منذ سنوات.

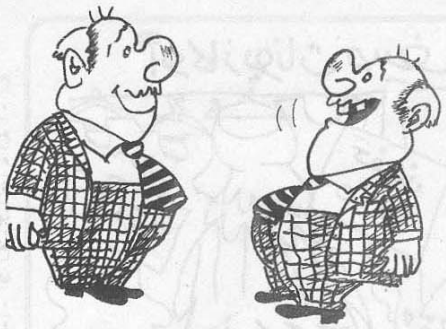

- مدام بقينا عائلة بيزنس واحدة ماتيجى نعمل لنا عملة موحدة زى أوروبا

■ برنامج الإصلاح الاقتصادى كان دفعة قوية للقطاع الخاص

■ ٢٠ ألف منشأة تعمل من خلال البيزنس العائلى

■ القطاع الخاص يسيطر علي ٧٠٪ من الصناعة، و٩٠٪ من السياحة

■ القطاع الخاص هل يعانى من مشاكل مع القوانين؟

- هناك أفكار ونقاشات دائرة في المجتمع الصناعى ومجتمعات الأعمال والتجمعات غير الحكومية من ناحية، وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عن حزمة القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل أكبر دليل على أن ورش الأفكار والنقاشات الدائرة هى إحدى أدوات التغيير.. فعلى سبيل المثال نخص بالذكر القوانين التي صدرت وتلك التى بسبيل الإصدار مثل: قانون إصدار الشيك - العمل الموحد - تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار - تشجيع وتنمية الاستثمار - غسيل الأموال - تنمية المنشآت الصغيرة - التمويل العقارى.. إلخ.

ونحن جميعا شركاء في التنمية ولكل طرف دوره الوطنى عليه أن يؤديه.

■ تفرقة!

ويضيف هلال شتا رئيس شعبة المصدرين بغرفة القاهرة.. بالتأكيد الفترة الماضية شهدت تغيرا كبيرا فى شكل الحياة فى مصر بتغير الاقتصاد المصرى من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق وهذا ساهم فى انفتاح القطاع الخاص على أسواق الدول الغربية بدلا من أسواق أوروبا الشرقية التى كان يتعامل معها القطاع العام، والقطاع الخاص أتاح للمستهلك البسيط فرصة الحصول على السلع بأسعار جيدة، وجودة عالية من خلال التنافس بين شركات القطاع الخاص، وأصبحت الدولة تعتمد على القطاع الخاص في قيادة عجلة التنمية وأصبح دور الدولة التنسيق والتنظيم بين قطاعات المجتمع.

■ ما السلبيات التى واجهها القطاع الخاص؟

- هناك تفرقة فى المعاملة بين شركات قطاع الأعمال وشركات القطاع الخاص وأبسط مثال ما حدث خلال العامين الماضيين حيث عانت السوق كلها من التعثر والركود، ففى الوقت الذى نجد فيه الحكومة تعامل شركات قطاع الأعمال المتعثرة بصورة خاصة حيث قامت بجدولة ديونها، وخفض فوائد الديون المتراكمة عليها ومنحها فترة سماح طويلة وفى المقابل أن القطاع الخاص الذي يمثل ٧٥٪ من إجمالى الإنتاج فى مصر يعامل معاملة قاسية فالمتعثرون تم حبسهم وتوقفت خطوط إنتاج وتوقفت وحدات كاملة، رغم أن ظروف السوق ومشاكل الاقتصاد المصرى واحدة سواء علي القطاع الخاص وقطاع الأعمال فلماذا التفرقة، والنتيجة كما ترون تراجع الاستثمار الأجنبى القادم من الخارج إلي أدنى معدلات، وأيضا تراجع الاستثمار المحلى، مطلوب إجراء سريع عملي لإعادة الثقة فى القطاع الخاص والأجنبى لزيادة الاستثمارات يجب مصالحة الهاربين وإعادتهم لتشغيل مصانعهم والمتعثرين أيضا، لأن استمرار هذه الأزمة له عواقب وخيمة على الاقتصاد المصرى.

أما شفيق بغدادى وكيل اتحاد الصناعات المصرية فيقول: القطاع الخاص استطاع أن يغير شكل الحياة فى مصر، و٧٠٪ من الإنتاج تأتى من القطاع الخاص، رغم كل الظروف التى نعمل بها فالقوانين والتشريعات تحتاج لمراجعة فهناك قوانين تعود لعهد الشمولية والاقتصاد الموجه تحتاج لثورة قانونية فنحن عانينا منها طويلا، أما عن البيزنس العائلى.. فهى مرحلة طبيعية مع عودة القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية وإدارة الاقتصاد المصرى ومع الوقت سوف يدرك الجميع أهمية فصل الإدارة عن الملكية، وخاصة أن هناك بعض الشركات الكبري لجأت لذلك خلال الفترة الماضية فنحن لسنا بمعزل الآن عن حركة الاقتصاد العالمي ولابد من التفاعل معه لأننا لا نستطيع العيش بمعزل عن التغييرات الاقتصادية والسياسية التى يشهدها العالم.

ويضيف عادل العزبى.. رجل الأعمال تجربة مشاركة القطاع الخاص فى قيادة التنمية فى مصر ليس جديدا، فقد كان لرجال القطاع الخاص قبل ثورة يوليو موقع الصدارة فى القطاع الاقتصادى، ولعل دخول ثلاثة رجال أعمال في التشكيل الوزارى الجديد دليل على عودة الدور الرئيسى للقطاع الخاص، وهذا سوف يكون له أثر إيجابى خلال الفترة القادمة، وهم الأقدر على مواجهة مشاكل الاقتصاد التى عانينا منها منذ سنوات وخاصة القرارات المتضاربة غير المدروسة، حيث تفاجأ بقرار، وأيام أخرى ونفاجأ بإلغائه وفى هذا الإطار سعر الصرف استمر سنوات غير مستقر مما أثر على الإنتاج وعلى التصدير.. إلخ. ■■